بلادنا تحتفل باليوم العالمي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بصنعاء

■ متابعة / بشير...:

أحيت الجمعية اليمنية للصحة الإنجابية بالعاصمة صنعاء الثلاثاء الماضي بالتعاون مع لجنة الصحة العامة والسكان في مجلس النواب احتفالا بمناسبة اليوم العالمي الخاص بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والذي يصادف 13 مايو .

وشارك في الاحتفال الذي عقد تحت شعار " من أجل التزام حكومي لوضع إطار جديد للتنمية يشمل حقوق الصحة الإنجابية باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية » عدد من البرلمانيين المهتمين بقضايا السكان والتنمية وأعضاء لجنة الصحة العامة والسكان بمجلس الشورى وقيادات وزارة الصحة العامة والسكان والأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الفنية للصحة الإنجابية من المانحين والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني .

وسلط الاحتفال باليوم العالمي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لهذا العام الضوء على عدد من القضايا منها التأكيد على رسالة مشاركة المرأة والشباب في التنمية من خلال الالتزام بالحقوق العشرة للصحة الإنجابية ضمن رؤية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة حتى عام 2020 .

كما أكد ضرورة تعاون الحكومات وصناع القرار في تطبيق المفهوم التنموي من خلال التوسع في خدمات الصحة الإنجابية وجعلها حقا من حقوق الإنسان وتعزيز مشاركة المرأة والشباب تعليما و صحة ومشاركة سياسية ونبذ العنف و الممارسات الضارة و التمييز وغرس قيم التسامح و الشراكة في بناء الأوطان .

وشدد الاتحاد على إقرار الحكومات بأهمية إدماج تنمية السكان والصحة الإنجابية وحقوق المرأة و الشباب في وثيقة إطار العمل الجديد للتنمية العالمية لما بعد 2015م.

يشار إلى أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة حركة عالمية تعمل في مجال التنمية والصحة الإنجابية وحقوق المرأة والشباب وحشد الدعم الرسمي والمجتمعي للصحة الإنجابية من اجل وضع السكان والتنمية ضمن أولويات التنمية وحقوق الإنسان ، ويضم الاتحاد في عضويته أكثر من 152 جمعية وطنية ويعمل في 170 بلدا في العالم .

يذكر أن الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة تأسس في عام 1952 ضمن المؤتمر الدولي الثالث لتنظيم الأسرة في بومباي ، الهند .

وقد جاء تأسيس الإتحاد كنتيجة حملات قامت بها مجموعة من النساء الجريئات الغاضبات ، من ضمنهم مارغريت سانجر من الولايات المتحدة الأمريكية ، إيايس أوتسن- جنسن من السويد ودانفانتي راما راو من الهند ، واللواتي تم إعتقاهن لإصرارهن الى أن النساء يملكن الحق في التحكم في خصوبتهن.

وكانت هذه المجموعة من النساء مصممات أن تعملن مع الثقافات المختلفة، المواقف الدينية والقانونية من أجل تحسين حياة النساء حول العالم .

وشكلت الجمعيات الوطنية لتنظيم الأسرة من ثماني دول الإتحاد الجديد والذي تضمن: هونج كونج ، هولندا ، الهند ، سنغافورة ، السويد، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية .

وتشكلت شبكة عالمية من الجمعيات الأعضاء ، ويقدم وينفذ حملات من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ، ويعمل من خلال ستة مكاتب إقليمية في : إفريقيا (نيروبي، كينيا) ، العالم العربي (تونس- تونس) ، أوروبا (بلجيكا- بروكسل) ، جنوب آسيا (الهند - نيودلهي) ، وشرقا، جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا (ماليزيا - كوالا لامبور) ، نصف الكرة الغربي (الولايات المتحدة - نيويورك) .

بالرغم من تحقق تقدم مطرد في إنقاذ حياة الأمهات

معظم البلدان لن تحقق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض معدل وفيات الأمهات

أكثر من (15) مليون فتاة على مستوى العالم في سن(15 – 19) عاما ينجبن سنويا

كشفت بيانات جديدة للأمم المتحدة تراجع معدل وفيات الأمهات بسبب مضاعفات الحمل والولادة بنسبة 45 % ، وذلك من 523 ألف امرأة في عام 1990 إلى ما يقدر بنحو 289 ألفا في عام 2013.

وأضافت دراسة أخرى أجرتها منظمة الصحة العالمية ، وتم نشرها مؤخرا في مجلة لانسيت للصحة العالمية، المزيد من المعرفة الجديدة حول أسباب وفاة هؤلاء النساء.

وقد وجد تحليل منهجي لمنظمة الصحة العالمية بعنوان "أسباب وفيات الأمهات حول العالم" أن أكثر من حالة وفاة من بين كل 4 حالات وفيات للأمهات ناجمة عن ظروف طبية سابقة مثل الإصابة بمرض السكري، وفيروس الإيدز والملاريا والسمنة، التي يمكن أن تتفاقم آثارها الصحية بسبب الحمل. وهذا مماثل لنسبة الوفيات أثناء الحمل والولادة نتيجة الإصابة بنزيف حاد.

عرض / بشير الحزمي

وفي هذا الصدد ، قالت الدكتور فلافيا بستريو، مساعد مدير عام منظمة الصحة العالمية لشؤون الأسرة وصحة المرأة والطفل «يسلط التقريران معاً الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في حلول مؤكدة، مثل توفير الرعاية الجيدة لجميع النساء أثناء الحمل والولادة، وتوفير رعاية خاصة للنساء الحوامل اللاتي يعانين من ظروف طبية موجودة بالفعل". كما أكدا على أهمية وجود بيانات دقيقة.

من جانبه، قال تيم إيفانز، مدير الصحة والتغذية والسكان بمجموعة البنك الدولي "33 حالة وفاة كل ساعة رقم كبير جداً. إننا بحاجة لتوثيق كل حالة من هذه الأحداث المأساوية، وتحديد أسبابها، والشروع في اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشكل عاجل".

تقدم مطرد

تتضمن اتجاهات تقديرات وفيات الأمهات من عام 1990 إلى عام 2013 بيانات جديدة لم يكن قد تم إدراجها في المجموعة الأخيرة من التقديرات العالمية في عام 2012، فضلا عن الأساليب المحسنة لتقدير حالات المواليد وجميع حالات وفيات الإناث.

وقد تمكن أحد عشر بلداً، شهدت مستويات مرتفعة من الوفيات النفاسية عام 1990، وهي (بوتان وكمبوديا والرأس الأخضر وغينيا الاستوائية وإريتريا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وملديف ونيبال ورومانيا ورواندا وتيمور ليشتي)، بالفعل من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الخاص بخفض 75 في المائة من مستواها عام 1990 بحلول عام 2015. إلا أنه، وعلى أساس أحدث هذه الاتجاهات، فإن العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لن تحقق هذا الهدف.

ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء أكثر مناطق العالم خطورة بالنسبة للوفاة بسبب مضاعفات الحمل والولادة.

أما الدكتورة غيتا راو غوبتا، نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) فقالت، "تواجه الفتاة التي تبلغ من العمر 15 عاماً وتعيش في أفريقيا جنوب الصحراء خطرا يقدر بحوالي 1 من 40 من مخاطر الوفاة أثناء الحمل والولادة أثناء حياتها. وتواجه أية فتاة من الفئة العمرية نفسها التي تعيش في أوروبا خطراً بواقع 1 من 3300 مرة على مدى عمرها - مما يؤكد مدى التفاوت في التقدم الذي تم إحرازه حول العالم".

ورغم ما تحقق من تقدم في السنوات الـ 20 الماضية، كان هناك تقدم ضئيل جداً في منع الحمل والإجهاض والوفيات النفاسية والإصابات المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس الإيدز بين المراهقات، وهناك فجوات كبيرة في توفر وجودة وفرصة الحصول على الثقافة الجنسية الشاملة للشباب، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل.

وقالت السيدة كيت جيلمور، نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان "هناك أكثر من 15 مليون فتاة في سن ما بين 15 إلى 19 عاماً ينجبن سنوياً - وتنجب واحدة من بين كل خمس فتيات منهن قبل أن تبلغ 18 عاما - وينجم العديد من حالات الحمل هذه عن ممارسة الجنس دون تراض. ويمكن أن تحدث تدخلات بسيطة نسبياً ومعروفة فرقاً كبيراً، مثل خدمات القبالة والوقاية من العنف ضد المرأة والتصدي له، إذا تم تعزيزها على نطاق واسع ورافقتها استثمارات في التدابير والتدخلات المبتكرة، وخاصة في مجال وسائل منع الحمل".

معلومات جديدة

أظهرت دراسة ذات صلة لمنظمة الصحة العالمية عن أسباب أكثر من 60 ألف حالة وفيات للأمهات في 115 بلداً أن الظروف الطبية السابقة التي تفاقمت بسبب الحمل (مثل السكري والملاريا وفيروس الإيدز، والسمنة) قد تسببت في 28 في المائة من حالات الوفيات.

وشملت الأسباب الأخرى: النزيف الحاد (غالباً أثناء الولادة وبعدها) 27 % ،ارتفاع ضغط الدم الناجم عن الحمل 14 % ، الإصابة بالعدوى 11 % ، الولادة المتعسرة وأسباب مباشرة أخرى 9 % ، مضاعفات الإجهاض 8 % ، جلطات الدم (انسداد الأوعية الدموية أثناء الولادة) 3 % .

تمثل النظم الصحية القوية - التي تضم منشآت بها عاملون صحيون ومعدات وأدوية كافية ومناسبة - أمراً أساسياً لتقديم الرعاية الصحية الجيدة لإنقاذ حياة النساء وأطفالهن حديثي الولادة.

وقالت الدكتورة مارلين تيميرمان، مديرة إدارة الصحة الإنجابية والبحوث بمنظمة الصحة العالمية والمؤلفة المشاركة في إجراء الدراسة "تظهر البيانات الجديدة شكلا متغيراً في الظروف التي تتسبب في وفيات الأمهات؛ مما يعكس زيادة عبء الأمراض غير المعدية لدى النساء على مستوى العالم. وسيتطلب القضاء على الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها جهوداً متواصلة للحد من المضاعفات المرتبطة بالحمل بشكل مباشر، والمزيد من التركيز على الأمراض غير المعدية وتأثيرها على الحمل. وستعمل الرعاية المتكاملة للنساء اللاتي يعانين من حالات مرضية مثل مرض السكري والسمنة على الحد من الوفيات والحيلولة دون وقوع مشاكل صحية طويلة الأمد".

بيانات لإنقاذ الأرواح

يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التصدي لوفيات الأمهات في عدم وجود بيانات دقيقة. ورغم أن الدراية بعدد وفيات النساء والأسباب الكامنة وراء وفاتهم آخذة في التحسن، لا يزال هناك الكثير مما لم يتم تسجيله أو الإبلاغ عنه. ولا يتم في كثير من البلدان منخفضة الدخل إحصاء عدد وفيات الأمهات، وكثيرا ما يكون سبب الوفاة غير معلوم أو لا يتم تسجيله بشكل صحيح، وخاصة عندما تموت المرأة في المنزل. وهذا يتفق مع الاتجاهات العالمية العامة: حيث لا يتم تسجيل سوى ثلث مجموع الوفيات في جميع أنحاء العالم، وأقل من 100 بلد تقوم بتسجيل سبب الوفاة باستخدام التصنيف الدولي للأمراض الخاص بمنظمة الصحة العالمية.

ونتيجة لذلك، يكون من الصعب غالباً على برامج الصحة الوطنية تخصيص الموارد للأغراض التي تشتد الحاجة إليها. وهذا هو السبب في دعوة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمعلومات والمساءلة عن صحة المرأة والطفل إلى قياس أفضل لتحديد عدد وفيات الأمهات والأطفال. وتنص دعوة اللجنة على أنه "بحلول عام 2015، ينبغي أن تكون جميع البلدان قد اتخذت خطوات مهمة لوضع نظام لتسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة".

هناك توافق متنام في الآراء على مستوى العالم على أن إنهاء حالات الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها يمكن أن يتحقق من خلال ضمان حصول كل امرأة على فرصة للرعاية الصحية الجيدة. وسوف تكون الأهداف العالمية والوطنية بعد عام 2015 مهمة لتتبع التقدم المحرز في الحد من وفيات الأمهات وضمان استمرار صحة الأم بوصفها إحدى أولويات التنمية العالمية.

أبرز الملامح من اتجاهات تقديرات وفيات الأمهات من 1990 إلى 2013

• انخفاض معدل الوفيات النفاسية: في عام 2013، كانت نسبة الوفيات النفاسية على مستوى العالم 210 وفيات لكل 100 ألف ولادة حية ، انخفاضاً من 380 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عام 1990 وهو انخفاض بنسبة 45 % .

• هناك حاجة إلى تسريع وتيرة التقدم : تسارع انخفاض نسبة وفيات الأمهات على مستوى العالم، بانخفاض سنوي نسبته 3.5 % من عام 2000 إلى عام 2013، مقارنة بنسبة 1.4 % بين عامي 1990 و 2000. ومع ذلك، وفقاً للاتجاهات الحالية، فإن معظم البلدان لن تحقق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة 75 % من عام 1990 إلى عام 2015. وهناك حاجة إلى انخفاض متوسط بنسبة 5.5 % أو أكثر سنوياً منذ عام 1990 لتحقيق الهدف في الوقت المحدد.

• بلدان تتحمل معظم العبء: هناك 10 بلدان لديها حوالي 60 % من وفيات الأمهات على مستوى العالم: وهي الهند (50000) ، ونيجيريا (40000)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (21000)، وإثيوبيا (13000)، وإندونيسيا (8800)، وباكستان (7900)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (7900)، وكينيا (6300)، والصين (5900)، وأوغندا (5900) .

• الصومال وتشاد لديهما أكبر المخاطر: الصومال وتشاد لديهما أكبر احتمالات الوفيات النفاسية، حيث تواجه النساء الخطر بواقع 1 من 18 و 1 من 15 من مخاطر التعرض للوفاة أثناء الولادة على التوالي.

تقديرات وفيات الأمهات

× تم نشر تقديرات اتجاهات وفيات الأمهات من عام 1990 إلى عام 2013 من قبل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بوفيات الأمهات التي تضم منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي. وتم وضع هذه التقديرات بالتعاون مع فريق أكاديمي من الجامعة الوطنية في سنغافورة، وجامعة كاليفورنيا، بيركلي في الولايات المتحدة الأمريكية.

في 2 مايو/أيار، نشرت مجلة لانسيت المستويات والأسباب العالمية والإقليمية والوطنية لوفيات الأمهات، 2013-1990: تحليل منهجي لدراسة العبء العالمي للأمراض 2013. وترحب منظمة الصحة العالمية وشركاؤها بهذه الجهود لتأكيد جودة المتابعة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة من أجل تحقيق الهدفين الإنمائيين للألفية رقمي 4 و 5.

المرأة ودورها في الحفاظ على المياه

هدى عبد الحافظ الحكيمي*

تعمل المنظمات الدولية والمؤسسات المحلية على تنشيط دور المرأة في جميع مناحي الحياة لتحقيق قدر اكبر من المشاركة لهذا القطاع الهام الذي يفتقر للكثير من المقومات التي تجعله فاعلا في مجالات عديدة هامة وحيوية وما يمكن أن يقدمه هذا القطاع وما يحتاج إليه لتنفيذ المشاركة الفاعلة في قضايا عديدة ومن أهم هذه القضايا قضية المياه .

إن دور المرأة في التعامل مع قضايا المياه كبير وهام خاصة في ظل الإحصائيات التي تبين أن نسبة كبيرة من النساء نشطات اقتصاديا وخاصة في الأرياف واللاتي يعملن في الزراعة إضافة إلى كونهن يتحملن المسئولية الكبرى لتوفير المياه سواء في الريف أو الحضر وعليها يقع العبء الأكبر في إدارة وتنمية وترشيد هذا المورد وهذا يعزز دور المرأة في الإدارة والحماية لمصادر المياه ويعتبر أمر ضروري يجب أن تتبناه الجهات والمؤسسات العاملة في هذا المجال لحماية هذا المورد وإدارته بشكل سليم يعمل على الموازنة بين المخزون المائي والمستهلك والحفاظ على الموارد الطبيعية كأساس للتنمية المستدامة وبما إن المرأة تمثل نصف المجتمع فهي تقوم بادوار مختلفة داخل وخارج المنزل إضافة إلى دورها المتزايد وتوليها المناصب القيادية وما يستلزم ذلك من اتخاذ قرارات حاسمة للدفع بعجلة التنمية وقضية المياه التي تعتبر من القضايا الحساسة في وقتنا الحاضر والتي تحتاج إلى تضافر الجهود من كل شرائح المجتمع من اجل حماية المصادر والمحافظة على هذا المورد الهام والمتعلق بحياة البشر من التلوث وتوفير إدارة جيدة لهذا المورد فلا بد إن تلعب المرأة دورها الطبيعي الذي لايستهان به وان تعرف جيد أن هناك مشكلة حقيقية في استنزاف وتلوث المياه لا يمكن أن يتجاهلها احد في هذا المجتمع وعليها إن تلعب الدور المناط بها خارج و داخل المنزل من خلال المشاركة الفاعلة في الآتي: :-

- المشاركة الفاعلة للمرأة في موقع صنع القرار في مجال حماية المصادر المائية .
- نشر الوعي المائي بأهمية هذا المورد بين أوساط النساء .
- تفعيل دور الجمعيات الطوعية والنسوية في مجال الإدارة والحماية لمصادر المياه من خلال تنفيذ البرامج التوعوية بهدف نشر الوعي المائي من خلال المرأة كونها الوسيط المثالي لإيصال الرسالة التوعوية إلى شرائح المجتمع المختلفة .
- عمل حملات توعوية تستهدف المرأة لغرض استخدام أفضل الوسائل المناسبة للحد من الإسراف في المياه والعمل على ترشيد استهلاكها .

فالمرأة تمثل الأم والأخت والزوجة والبنت وتعتبر العصب الأساسي لتكوين الأسرة فعليها دور كبير في المنزل يجب أن تعيه جيدا لتعرف دورها ومسئوليتها في المنزل تجاه هذا المورد إلا وهو :

- تخصيص أماكن نظيفة لحفظ مياه الشرب وإعداد الطعام
- الحد من الاستهلاك غير المرشد للمياه بالتأكد من سلامة الصنابير وصناديق الطرد المركبة بالمراحيض لمنع هدر المياه.
- استخدام أساليب مناسبة للحد من استهلاك المياه إثناء الاستخدامات المنزلية .
- ترشيد استخدام المواد الكيميائية التي يمكن أن تلوث المياه الجوفية عند تصريفها مع المياه العادمة .
- التخلص من النفايات بطرق سليمة تضمن عدم الوصول إلى إمدادات الصرف العامة .

■ مديرة إدارة تنمية المرأة في هيئة الموارد المائية

التعداد العام وأهميته في بناء الدولة المدنية الحديثة

يعد التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت من اكبر واهم المشاريع والأعمال الإحصائية التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء ، كونه يوفر قاعدة بيانات مهمة وشاملة لجميع نواحي الحياة الإنسانية ، ويعتبر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت رافدا قوياً وأساسيا للبيانات والمعلومات عن السكان واحتياجاتهم وأماكن تواجدهم ، حيث تحتوي هذه البيانات والمعلومات على أهم المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان والحصول منها على النتائج التي تساعد في عمليه التخطيط وتحقيق الأهداف التنمية الشاملة للبلد ، وتساعد أصحاب القرار على اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة في التخطيط نتيجة تلك النتائج والمؤشرات وكذا تساعد المهتمين والدارسين والأكاديميين والباحثين في الحصول على تلك البيانات في انجاز أعمالهم ، حيث وان اليمن بداية مرحله تأسيسية جديدة لبناء دولة اتحاديه مدنية حديثة مقسمة إداريا إلى ستة أقاليم بناء على نتائج ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل والتي تم الاتفاق على تلك المخرجات والنتائج من قبل جميع فئات الشعب والأحزاب والتنظيمات السياسية ، وفي ضوء نتائج التعداد يستطيع كل إقليم ترجمة تلك النتائج والمؤشرات الإحصائية إلى خطط تنموية تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة على ارض الواقع ، مما يخلق تنافساً ايجابياً بين كافة الأقاليم لتحقيق التنمية الشاملة للبلد ، ويهدف التعداد إلى توفير قاعدة شاملة للبيانات لكل إقليم وتكون هذه البيانات الأداة الأساسية لراسمي السياسات وصناع القرار في الأقاليم لتشخيص المشاكل والمتطلبات التي يحتاجها السكان من تعليم وصحة ومياه وكهرباء ...الخ وإيجاد الحلول المناسبة لها.

كما يهدف التعداد إلى معرفة عدد السكان ومعدل النمو السنوي والتوزيع النوعي والعمري والجغرافي للسكان وحركة النشاط الاقتصادي والقوى العاملة ، والى إنشاء قاعدة بيانات للمباني والمنشآت والتي على ضوئها يتم وضع الخطط الإستراتيجية لتوزيع الخدمات والمشاريع التي تهم السكان ، كما يعتبر التعداد القاعدة الرئيسية والمرجع الأساسي لجميع المسوحات الإحصائية والتي سوف يتم تنفيذها خلال السنوات العشر المقبلة.

ويأتي تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت كل عشر سنوات نتيجة للكلفة المالية الباهظة لتنفيذه ، حيث وان بلدنا من اشد دول العالم فقراً بسبب قلة الموارد بالإضافة إلى الأزمات والصراعات السياسية التي تعصف بالبلد وما تتعرض له بعض المنشآت الاقتصادية والحيوية من خراب وتدمير والذي بدوره اثر سلبيا على الاقتصاد الوطني ولأهمية التعداد فقد خصصت الحكومة ما نسبته 87 % والدول المانحة ما نسبته 13 % من الكلفة الإجمالية والتي تقدر بـ(14) مليار ريال لتنفيذ التعداد.

والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م ، يعد ثالث تعداد سكاني منذ قيام الوحدة اليمنية بين شطري اليمن ، ويمتاز تعداد 2014م عن التعدادات السكانية السابقة بدخول وسائل وتقنيات حديثة تمكننا من الحصول على بيانات تفصيلية ودقيقة عن السكان ، كاستخدام الخرائط الجوية للريف والحضر حتى تمكننا من السيطرة الكاملة على كل مناطق ومدن وقرى الجمهورية ، كما صممت استمارة لجمع البيانات من قبل اللجنة الفنية للتعداد تحتوي على جوانب متنوعة من خصائص السكان والغرض منها هو الحصول على بيانات واسعة وشامله عن السكان، وكذا استخدام وسائل تكنولوجية حديثة في عملية الإدخال الآلي لتلك البيانات والمعلومات والذي بدورها تحد من الأخطاء التي قد تحدث في عمليه الإدخال اليدوي للبيانات وتقلل من الجهد وزمن الحصول على تلك البيانات والنتائج النهائية للتعداد في وقت قياسي.

■ وسيم فضل محسن يافعي

ويجب تضافر كافة الجهود والتعاون لإنجاح عمليه التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م من الجميع كالمؤسسات الحكومية والقطاع العام والخاص والمختلط ورجال المال والأعمال ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الاجتماعية وكافة شرائح المجتمع اليمني لإنجاح هذا المشروع الوطني الهام لما له من أهمية كبيرة في عملية البناء والتنمية ، وعلى جميع وسائل الإعلام المختلفة الحكومية والأهلية يقع الدور الأبرز لإنجاح التعداد ، وذلك من خلال تخصيص مادة إعلامية لإظهار وإبراز والترويج لأهمية التعداد كمشروع وطني هام يخدم عملية التنمية بكافة جوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، ودوره الوطني الكبير في بناء الدولة اليمنية الاتحادية الحديثة القائمة على العدالة والمساواة في توزيع الثروة والمشاريع التنموية والمواطنة المتساوية بين جميع طبقات وفئات الشعب وتحقيق الأمن والاستقرار للبلد.

وأخيرا نقدر تقديرا عاليا كافة الجهود التي تبذل من قبل رئاسة الجهاز واللجنة العليا للتعداد في سبيل إنجاح وتنفيذ التعداد.

■ الجهاز المركزي للإحصاء محافظة أبين